الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر البرامج التنموية على سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- شبابحة نوال
- ملاك حنان

تحت الإشراف الأستاذ:

- د. زيتوني كمال

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن نابي فتيحة	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة المسيلة	رئيسا
د كمال زيتوني	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د حسان بوبعاية	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

كلمة شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله عز و جل على ما أنعمه علينا

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ الفاضل

"كمال زيتوني"

نشكره على كل المجهودات المبذولة و على النصائح القيمة التي قدمها لنا لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر لكل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر الأستاذة الكرام

"عبد الحفيظ بوخرص"

و"سعودي عبد الصمد".

كما لا ننسى أن نشكر جميع أساتذة أطوار مشوارنا الدراسي من الابتدائي إلى الجامعي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

فهرس المحتويات

المقدمة .....أ

الفصلالأول:البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)[6-23]

تمهيد.....6

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).....7

المطلب الأول: مفهوم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....7

المطلب الثاني: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....7

المطلب الثالث: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....8

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصاديللفترة (2005-2009).....11

المطلبالأول: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.....11

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.....12

المطلب الثالث: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.....14

المبحث الثالث: المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014).....16

المطلب الأول: مفهوم المخطط الخماسي للتنمية 16

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المخطط الخماسي للتنمية.....16

المطلب الثالث: مضمون ونتائج المخطط الخماسي للتنمية.....19

خلاصة الفصل.....23

الفصل الثاني:أثر البرامج التنموية على التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) [25-44]

تمهيد.....25

المبحث الأول: الإطار المفاهيميلسياساتالتشغيل.....26

المطلبالأول: مفهوم وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر.....26

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات ونتائج سياسة التشغيل في الجزائر.....28

المبحث الثاني: أجهزة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة.....30
المطلبالأول: برامج التشغيل المطبقة في الجزائر.....30
المطلب الثاني: دعم تنمية المبادرة المقاولاتية.....34
المبحث الثالث: انعكاس البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة.....39
المطلب الأول: الآثار المتوقعة من البرنامج الخماسي(2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة.....39
المطلب الثاني: تقييم انعكاسات المخطط الخماسي(2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة.....40
خلاصة الفصل.....42
الخاتمة.....44
قائمةالجداول.....47
قائمة المراجع.....49

مقدمة عامة

تمهيد:

يشير الواقع الاقتصادي اليوم إلى أن تدخل الدولة في الاقتصاد أمر لا يمكن تجاهله سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، وبالنسبة للجزائر كنموذج عن الدول المتخلفة فنجد مرورها بأزمة متعددة الأبعاد خلال عشرية التسعينيات، أين شهدت المؤشرات الاقتصادية تراجعا واضحا ويتجلى ذلك في معدل البطالة الذي وصل ذروته، حيث سجلت ما نسبته 30% سنة 1998.

ابتداء من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرعت الحكومة الجزائرية بوضع سلسلة من البرامج التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005-2009) والمخطط الخماسي (2010-2014) ، حيث كلفت البرامج السابقة في الفترة 2000-2010 أكثر من 180 مليار دولار، كما كلف المخطط الخماسي أكثر من 286 مليار دولار والذي خصص لاستكمال المشاريع السابقة واستحداث مشاريع جديدة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية بما يسمح بإعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية وزيادة عدد مناصب الشغل ومن ثم التخفيف من حدة البطالة.

1-الإشكالية:

ويمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

إلى أي مدى أثرت البرامج التنموية على سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2014)؟

ويتفرع السؤال الجوهري إلى أسئلة فرعية منها:

- ما هي أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟
- إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية خلال الفترة 2010-2014 في خلق مناصب شغل جديدة ؟

2- فرضيات البحث:

- تبنت الجزائر برامج تنموية خصصت لها اعتمادات مالية ضخمة خلال الفترة

(2000-2014) مقسمة إلى ثلاث برامج:

- ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009).
- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014).

- ساهمت البرامج التنموية في خلق مناصب شغل جديدة في العديد من المجالات، وأسهم البرنامج التنموي للفترة (2010-2014) في تعزيز سياسة التشغيل المعتمدة في البرامج السابقة واعتماد آليات تشغيل تتلاءم مع مستويات النمو والوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

3-أهداف البحث:

يهدف البحث إلى استعراض مختلف البرامج التنموية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-2014 كما يهدف إلى تحليل وتقييم مدى انعكاس المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 على التنمية الاقتصادية ومدى مساهمته في تحقيق معدلات البطالة من خلال سياسات التشغيل المتبعة خلال هذه الفترة.

4-أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية ونذكر منها:

- ❖ التخصص وحب البحث على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ❖ كون البرامج التنموية لها أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر لإحداث التنمية الاقتصادية كهدف استراتيجي.
- ❖ متابعة الإنفاق الحكومي الكبير ومعرفة النجاح في انجاز المشاريع ومدى انعكاساتها على التنمية الاقتصادية.
- ❖ معرفة كيف أثرت البرامج التنموية 2010-2014 على سياسات التشغيل من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل.

5- **الدراسات السابقة:**

– عياش بولحية، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001–2004 " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011.

– سعودي عبد الصمد،"تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001–2014)"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2016، جاءت هذه الدراسة في محاولة توضيح مدى مساهمة برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 2001–2014، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر مايلي:

– ساهمت برامج الاستثمار العمومي في تحقيق متوسط معدل النمو الحقيقي قدر ب3.3%، مقابل معدل النمو خارج المحروقات قدر في المتوسط خلال نفس الفترة ب 6.1%، حيث ترتكز معدلات النمو في قطاع المحروقات في قطاع الخدمات التي استفاد من تحسن مستوى المعيشة وزيادة الطلب الفردي على خدمات النقل والتجارة والاتصال.

– أثبتت الدراسة أن البرامج التنموية خلال الفترة 2001–2014، حققت معدلات تشغيل جد ايجابية من خلال زيادة الطلب الكلي وتحفيز التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

– بابوش حميد،"**الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية– دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة –2001–2014**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2016، حيث تهدف الدراسة إلى إبراز دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية التي أطلقتها الجزائر خلال الفترة 2001–2014، ومن نتائجها نذكر:

– يعتبر التخطيط الاقتصادي ضروريا لتحقيق الأهداف التنموية وإحداث التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

– يتم تنفيذ البرامج التنموية للجزائر وتحديد مخصصاتها المالية حسب قيمة العائدات النفطية المتوفرة دون الاهتمام بقدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الاستثمارات العمومية.

6-هيكل البحث:

لمعالجة موضوع البحث تم تقسيمه إلى مقدمة وخاتمة وفصلين كما يلي:

خصص الفصل الأول للتعريف بالبرامج التنموية في الجزائر 2001–2014.

وخصص الفصل الثاني لتحليل سياسات التشغيل وتحديد تأثير المخطط الخماسي الثاني على سياسات التشغيل.

7- منهج الدراسة:

لأجل الإطاحة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث المطروحة، وتبعا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: نظرا لطبيعة البحث، فسيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، وذلك من خلال سرد مختلف المفاهيم والتعاريف حول البرامج التنموية في الجزائر.

8- حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من :

الإطار المكاني: اقتصرت هذه الدراسة في بعدها المكاني على دراسة الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزمني: أما الإطار الزمني فسنتطرق إلى المخططات التنموية الثلاثة، برنامج دعم الإنعاش للفترة (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش للفترة (2005–2009)، وأخيرا المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010–2014).

الفصل الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الفصل الثاني: أثر البرامج التنموية على مستوى التشغيل والبطالة خلال(2010-2014)

تمهيد:

تكمن نجاعة سياسة التشغيل في التقليص من مشكلة البطالة، هذه الأخيرة التي أصبحت من أهم القضايا الكبرى التي تشغل الحكومات المتعاقبة في الجزائر على اعتبار أنها مشكلة تهدد الأمن والاستقرار الوطني، ومن هنا تأـــي أهمية هذه الدراسة في تحليل تطور وضعية التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة(2010-2014)، ومن هذا المنطلق سنحاول تقييم أثر البرنامج الخماسي على التشغيل والبطالة في الجزائر، وذلك بتشخيص مجهودات الدولة في مجال محاربة البطالة والتخفيض من معدلاتها من خلال توفير مناصب الشغل وآليات التشغيل المطبقة، لهذا سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المفهوم العام لسياسات التشغيل.

المبحث الثاني: أجهزة التشغيل المعتمدة في الجزائر.

المبحث الثالث:آثار المخطط الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات التشغيل.

لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنها

المطلب الأول : مفهوم و أهداف سياسة التشغّيل.

أولا: مفهوم سياسة التشغيل.

تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية و لا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل تمتد إلى المستوى الدَّولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالاً واسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية،ومن صور ذلك الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه بحيث يكون هذا العمل منتجا ويتم اختياره بحرية تامة، و التشغيل يعنيتنظيم التوظيف الكامل و الاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 122" لعام 1964" التشغيل بأفق واسع أرتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد و على ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، و أن يكون العمل منتجا، و أن يختار هذا العمل بحرية و إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات .[1]

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، فهو ما يأتي بتوفير فرص عمل و ذلك بوضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.[2]

كما تعرّف سياسة التشغيل (d'emploiPolitique) على أنها:" السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة و تنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق،

---

[1] عائشة بوشيخي، نصيرةأوبختي،" **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014 ، جامعة تلمسان، يومي 12/11 نوفمبر 2014 ، ص ص1،2 .

[2] فاطمةالزهراء زرواط، صارة بورجة ، "**انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة مستغانم، ص، 1.

وبهذاترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العنصر من عناصر السكان النشيطين، الذين هم في العمر الإنتاجي،سواء أكانوا عاملين أو متعطلين عن العمل.

و تهدف سياسةالتشغيلإلىخلقمجموعةمنالآلياتوالأجهزةبغرضتنميةفرصالعمل.[1]

ثانيا: أهداف سياسة التشغيل.

تتمثل الأهداف الأساسية لسياسية التشغيل في الجزائر في الأهداف التالية:[2]

- ✓ دعم الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك من أجل ضبط سوق العملوإحداث مناصب الشغل
- ✓ الحفاظ على المناصب التشغيل الموجودة ومحاولة إدماج العاطلين عن العمل وذلك من خلال دعم الصندوق الوطني للتأمين في البطالة .
- ✓ رفع عدد مناصب الشغل.
- ✓ خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفأ لقدرات العمال، وكذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

[1] رشيد فراح، الخيرزميت ، "**البطالة وسياسات التشغيل في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر 2014، ص، 5.

[2] كلثوم وهابي ، سلوىتيشات، **"عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر2014، ص، 9

المطلب الثاني: تحديات ونتائج سياسة التشغيل في الجزائر.

تواجه سياسة التشغيل عدة تحديات ومعوقات تصعب من مهماتها المتمثلة في مكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل وتمكنت من تحقيق مجموعة من النتائج.

أولا: تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر.

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائرمن المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وانجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وعموما يمكن حصر تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:

- من بين التحديات التي تواجهها الدولة في هذا المجال، العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل ، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة لهذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور أو في مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.

- من التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل تكمن في عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوينا متزايدا من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدو مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.

➢من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب.[1]

ثانيا: نتائج سياسات التشغيل.

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديدة من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة و التي يتمثل أبرزها فيما يلي:[2]

_تنفيذ برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا و الجنوب ، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية

_تحسين مستوى الاستثمار الوطني و كذلك الأجنبي.

_نتائج أجهزة التشغيل المؤقت و أجهزة تخلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، و التي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة مابين 1999-2007 ، و بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري .

_النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للتشغيل لاسيما قطاع البناء و الأشغال العمومية و الخدمات و الفلاحة.

[1] راضية أسمهانخزاز ، حدة عطا الله ، "**انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على التشغيل والبطالة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر 2014، ص ص13،14.

[2] عبد الحميد قومي ، حمزةعايب ، " **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة البويرة ، يومي 16/15 نوفمبر2014، ص ص9،10 .

المبحث الثاني: أجهزة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة.

وضعت الدولة عدّة إجراءات لكي تساعد على خلق المداخيل و ترقية الشغل و هذا راجع إلى نقص مناصب الشغل و تفشي ظاهرة البطالة و غياب المداخيل، و تمثلت هذه الإجراءات في وضعها لعدة أجهزة تشغيل.

المطلب الأول: برامج التشغيل المطبقة في الجزائر.

عن طريق إحداث نشاطات و مناصب عمل مؤقتة خلال الفترة الممتدة 1999إلى 2008 و في هذا المجال تم استحداث أربع برامج هي:

أولا: برنامج عقود ما قبل التشغيل.

أطلقهذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 98-402 المؤرخ في 1998/12/20 تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)هذا البرنامج موجه لإدماج الشباب من حاملي شهادات التعليم العاليو التقنيين الساميين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية، ويهدف إلى زيادة العروض و تشجيع و تسهيل، وإدماج حاملي الشهادات في عالم الشغل من خلال الفرصة التي تمنحها لهم بحيث أن المستفيد من عقود ما قبل التشغيل يتمكن من اكتساب تجربة تساعده على الإدماج النهائي لدى المؤسسات العامة و الخاصة، تتكفل الدولة بتسديد الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين طيلة فترة العقد، بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة 300520 منصب شغل مؤقت للفترة الممتدة من 1999 إلى 2008، بينما بلغ عدد هذه العقود في السداسي الأول من سنة 2009 إلى 14075عقد.[1]

ثانيا: برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL).

هذا البرنامج الذي تم إطلاقه بموجب الموسمي 90-143 و 90-144 بتاريخ 1990/05/22 موجهة للشباب من ذوي المؤهلات المحدودة الذين يعانون البطالة، الهدف منه تحضير الشباب لإدماجهم في مناصب الشغل دائمة عن طريق اكتسابهم الخبرة المهنية الكافية في الوحدات الإنتاجية أو الإدارات العمومية، من خلال عقد عمل لمدة سنة بأجرة

[1] وداد بن فرحات ساعد ،" **فعالية سياسة التشغيل** "، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 ، يومي 11/ 12 مارس 2013 ، ص 7.

شهرية تبلغ 2500 دج هذه المناصب مؤقتة يتم إنشاءها من قبل الجماعات المحلية، خلال سنة 2008 استبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج ببرنامج الإدماج الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 08-127 المؤرخ في 30 أفريل 2008، هذا البرنامج موجه للشباب البالغين من العمر بين 19و35 سنة حاملي الشهادات و منعدمي الدخل.

_ بالنسبة لبرنامج التنمية الهضاب العليا والذي تمكن من إحداث 14287 منصب عمل سنة 2006، بينما ارتفع في السنة الموالية ليصل إلى 27413 بغلاف مالي قدره 2904,28 مليون دينار جزائري.

_ فيما يخص برنامج تنمية المناطق الجنوب الذي خلق 5820 منصب شغل سنة 2007 ،بغلاف مالي قدره 566,28 مليون دينار جزائري.[1]

ثالثا: برنامج الأشغال منفعة عامة و ذات استعمال مكثف لليد العاملة.

تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى معالجة الاقتصادية للبطالة خاصة في فئة الشباب، و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويعتبر عامل اليد العاملة أهم عامل في هذا الجهاز لتميزه بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية و لا معدات ضخمة، حيث تم تطبيق الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات استعمال مكثف و ذات استعمال مكثف لليد العاملة على مرحلتين:[2]

- **المرحلة الأولى (1997-2000):**

تم تمويل هذا البرنامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار من طرف البنك الدولي لإنشاء و التعمير ، أنشاء هذا الجهاز في هذه المرحلة 140000 منصب شغل و 3846 ورشة ، أي حوالي 36 شخص لكل ورشة ، و تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.

- **المرحلة الثانية (2001-2004):**

استفادت وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسّيرة لهذا البرنامج.

---

[1] وداد بن فرحات ساعد ، مرجع سابق،صص 7، 8 .

[2] ليلى قطاف ، شرف الدين أمين بن عواق ، **" تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل و التوظيف الوطنية للفترة 2001-2014 "**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدوليحول تقييم آثاربرنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013 ، ص ص 14،13 .

➢ **تقييم برنامج الأشغال ذات الأشغال ذات منفعة عامة و ذات استعمال مكثف لليد العاملة:**

إن مناصب الشغل التي خلق هذا البرنامج تظهر سيطرة الرجال و ذلك راجع لطبيعة أعمال هذا البرنامج ، و التي تستعمل أكثر في قطاع المنشآت في المناطق الصناعية،

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (04) : عدد المستفيدين من برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للفترة (2006-2010).

البرنامج	عدد المستفيدين	برنامج الجزائر البيضاء	المجموع
2006	14939	5015	19954
2007	13260	6212	19472
2008	10013	4242	14255
2009	10683	4852	15535
2010	7285	3570	10855
المجموع	56180	23891	80071

المصدر : فطيمة حاجي ، لخضر مرغاد ، **" تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014"**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014 جامعة البويرة ، يومي 12/11 أكتوبر 2014، ص 17 .

إن أعداد المستفيدين من هذا البرنامج يخفض من سنة لأخرى، فبعدما كان 19954 مستفيد في سنة 2006، وصل هذا العدد إلى 10855 مستفيد سنة 2010، وذلك راجع للشروط الصعبة التي تم وضعها في إطار هذا البرنامج.[1]

رابعا: برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP).

في جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات جديدة المساعدة على إدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل و تتمثل الأهداف هذا الجهاز في تشجيع الإدماج المهني لشباب طالبي العمل المبتدئين، سواء كانوا من فئة

[1] فطيمة حاجي ، لخضر مرغاد ، مرجع سابق، ص 17.

الشباب حاملي، شهادات التعليم العالي أو الشباب خريجي التعليم الثانوي و مراكز التكوين المهني، وحتى الشباب بدون تكوين و لا تأهيل، بموجب هذا الإجراء فإن أصحاب المؤسسات المشغلة لليد العاملة سنستفيد من مساهمة الدولة في الأجر الأصلي للشباب الذي يتم تشغيله لمدة ثلاثة سنوات من 12 ألف دينار جزائري في السنة الأولى كما ستغطي وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي هذا الأجر ب 10000 دينار جزائري في السنة الثانية، وب 8000 دينار جزائري في السنة الثالثة من عقد العمل الذي يجوزه الشباب حاملي الشهادات إن مثل هذا الإجراء إذا ما تم احترام تطبيقية من طرف أصحاب المؤسسات سوف تكون له نتائج كبيرة في خلق مناصب عمل جديدة من شأنها التخفيض الملموس لمشكلة البطالة.[1]

المطلب الثاني: دعم تنمية المبادرة المقاولاتية .

أولا: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ENSEJ

طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أُنشئت عام 1997 و يشكل جهاز دعم تشغيل شباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري. ومن بين الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب و بذلك

تمكن اختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي.

- تقديم الدعوة والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.

-إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوحلهموالامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

[1] عبد الصمد سعودي ، مرجع سابق ، ص 274.

-ضمان متابعة و مرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر (ANGEM).

تم تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 22جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، و يتضمن دور الوكالة في تقديم الدعم و الاستشارة و الموافقة للمبادرين، و ضمان المتابعة لإنجاز المشاريع المجسدة، و القرض المصغرهو مجموع قروض صغيرة قد تصل 500000 دج موجهة لفئة البطالين المحتاجين الذين بلغو سن 18 سنة فما فوق و يمتلكون تأهيلا أو معارف نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادرتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج كالمرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتها يعود و على عائلتها بالمنفعة.

ويرتكز تنظيم الوكالة على مديرية عامة و فروع جهوية تسمى " المرافق " و الوكالة الآن يصدد استكمال تنصيب كل هذه الهياكل عبر الولايات و الدوائر.[2]

- **مجموع الوظائف التي أنشأت منذ إنشاء الوكالة لغاية مارس 2012.**

قدر العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية مارس 2012 ب 517691 وظيفة ، وهو ما يبينه الجدول التالي:

[1] بو عبد اللهرابحي ، مرجع سابق،ص 20.

[2] زكرياء مسعودي وآخرون ، **" دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر "** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول استراتجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة ، يومي 19/18 ابريل 2012 ، ص 14.

الجدول (05): عدد المناصب الشغل التى وفرتها (L'ANGEM) للفترة (2005-مارس 2012).

البيان	معدل البطالة (%)	العدد الإجمالي للعامين (عامل)	عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة (وظيفية)	نسبةمساهمة الوكالة في التوظيف (%)
2005	15,30	8044220	4994	0.06
2006	12,30	8868804	38325	0,43
2007	13,8	8594243	64171	0.75
2008	11,3	9146000	127320	1,40
2009	10,2	9472000	218421	2,30
2010	10	9735000	295587	3.03
2011	10	-	457007	-
2012	-	-	517691	-

المصدر : فطيمة حاجي ، لخضر مرغاد ، **"تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014"**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014 جامعة البويرة ، يومي 11/ 12 أكتوبر 2014، ص18، 19 .

بلغت نسبة مساهمة الوكالة (L'ANGEM) في التوظيف الإجمالي 3,03 % سنة 2010 ، بعد ماقدرت ب 0,06 % سنة 2005 وهي نسبة ضعيفة و ذلك راجع إلى نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها ،

بالإضافة إلى ترجيح النشاط التجاري و الخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة)على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل[1].

ثالثا:الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

منذ تاريخ إنشاء سنة 1994، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي مكلفة في هذه الفترة بالذات من تاريخ الجزائر " بتحقيق " العواقب الاجتماعية الناجمة عن التشريعات الجماعية للأجراء العالمين بالقطاع الاقتصادي اهتزت على أثر تطبيق مخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مسار عدة محطات تخص، حلها و في كل مرة التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية بما فيها :

_ النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداء من عام 1998.

_ الإجراءات النشيطة لدعم إعادة إدماج البطالين المستفيدين ومساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ابتداء من عام 1998.

_ وجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة انطلاقا من سنة 2004.

تمكن مهمة الصّندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دفع تعويض البطالة الممول بنسبة 1.75 % من مجموع 34,5 % الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل و العمال معا لتغطية مجمل المحمية في ظل نظام الضمان الاجتماعي، لغاية شهر أوت 2005، استفادة من هذا التعويض 189185 بطالاً من بينهم 174.767 بطالا مستفيدا لحقوقه التعويضية.

أكبر قسم من المسجلين في نظام التأمين عن البطالين مدرج ضمن الفترة الممتدة بين 1996 و 1999 المتزامنة مع تنفيذ إجراءات التعديل الهيكلي منذ ذلك الحين ، بدأ تعدد البطالين المدمجين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعرف تراجع محسوسا مع تبوأ 4257 مسجلا سنة 2000، و 298 مابين شهري جانفي و أوت 2005، أما سنة 2012 ارتفعت

[1] فطيمةحاجي ، لخضر مرغاد ، مرجع سابق، ص 19.

عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حيث بلغت 74130مشروع و قدرت مناصب الشغل ب 144457 منصب بمبلغ التمويل، قدر ب 1992 مليار دج و هذا الارتفاع يرجع إلى التسهيلات التي وضعتها الدولة في يدا الشباب من أجل الاستفادة من هذه المشاريع [1].

- **تقييم برنامج المؤسسات المصغرة "CNAC"،"ANSEJ".**

لقد ساهم برنامج المؤسسات المصغرة منذ استحداثه بالإضافة إلى صندوق التأمين ضد البطالة في خلق العديد من مناصب الشغل، وفي استحداث عدد معتبر من المؤسسات المصغرة و الجدول التالي يوضح ذلك [2]:

الجدول رقم (06) : عدد الوظائف التي تم خلقها من طرف ANSEJ-CNAC للفترة (2005-2011).

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الوظائف المنشأة من طرف ANSEJ	30376	24500	22685	31626	57919	75950	128375
عددالوظائف المنشأة من طرف CNAC	4634	9499	6624	5728	17657	–	35935
المجموع	35010	33999	29309	37354	75576	75950	164310

المصدر : فطيمة حاجي ، لخضر مرغاد ، **"تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014"**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و برنامجالإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014، جامعة البويرة ، يومي 11/ 12أكتوبر 2014، ص18.

[1] عائشة بوشيخي ، نصيرة أوبختي ، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

[2] فطيمة حاجي ، لخضر مرغاد ،مرجع سابق ، ص 19.

تم خلق أكثر من 128375 منصب شغل جديد من طرف ANSEJ ، وأكثر من 35935 منصب عمل من طرف CNAC سنة 2011 ، كما تم تمويل 222453 مؤسسة مصغرة من طرف الهيئتين ترتب عنها استحداث 570406 شغل سنة 2011 ، وهذا العدد تجاوز الهدف المحدد الأساسي الذي كان يسعى إلى إنشاء 50 ألف مؤسسة مصغّرة [1].

المبحث الثالث: انعكاس البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل و البطالة.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات وتكمن نجاعته في عدد المبالغ المتاحة له من أجل تحقيق مستوى عالي من التشغيل والتقليص من معدلات البطالة.

المطلب الأول:الآثار المتوقعة من البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل و البطالة.

إنه لجدير بالتذكير في أن الهدف المعلن في برنامج سيد رئيس الجمهورية و الذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخامس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لأفاق 2014 منها 15000.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم تشغيل وفي هذا الإطار فإن برنامج دعم استحداث المهني لخريجي التعليم العالي و التكوين المهني و دعم استحداث المنشآت المصغرة و برامج تشغيل الإنتظاري، و نتائج دعم عمومي لتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي .

و بما أن الحكومة الجزائرية ترى نخاعة سياستها التشغيلية و ترى أثرها في تقليص معدل البطالة فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات و التدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب شغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل فان التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد ما يلي:

[1] فطيمة حاجي، لخضر مرغاد، مرجع سابق، ص19 .

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشاة المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و صندوق الوطني للتأمين على البطالة .

- تنصيب 30000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني. في هذا الإطار تجدر الإثارة إلى إن جوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية التشغيل و مكافحة البطالة، ابتداء من شهر جوان 2008[1].

و قد كان لهذا الهدف أوالتوقع عدة مبررات منها:

- السعي لبلوغ نسبة الاقتصادي سنوي تقدر بمعدل 6%.

-تخصيص هام لموارد المالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء و الأشغال العمومية و الري و السكن و النقل)والقطاعات المولدة لمناصب الشغل.

- دعم مالي لفائدة قطاعي الصناعة (2000 مليار دج) و الفلاحة (1.000 مليار دج) وتنمية الموارد البشرية (التربية و التكوين) عامل حاسم في الإدماج المهني.

- جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب 350 مليار دج . و بخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل و الضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي يتوقع :

- التنصيب الكلاسيكي (الوكالة الوطنية للتشغيل) : 200000 منصب شغل /السنة.
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني 300000 منصب شغل/ السنة، كما سبق ذكرها.
- أجهزة استحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة): 100000 منصب شغل/ السنة.

في مجموع و خلال الفترة (2010-2014) يجب إحداث معدل 600000 منصب شغل سنويا و بالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى اقل من 10% لآفاق 2014 .

و الملاحظ إن المخطط شمل كل القطاعات تقريبا ، فيتوقع من قطاع الأشغال العمومية خلق 90000 منصب شغل في الفترة (2010-2014).[1]

[1] علي بودلال ، **"تنمية الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2011"**، ورقة بحث مقدمة إلى أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، الجزء الثاني، جامعة سطيف1، ص ص108، 109.

المطلب الثاني: تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي(2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة.

إن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، فقد تم في سنة 2011 استحداث 1935031 منصب شغل منها1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، و396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة، كما بلغ عدد العاطلين عن العمل افريل 2014 نحو 1151000 شخص أي ما يعادل 10.6 % على المستوى الوطني.[2]

الجدول رقم (07): تطور الفئة العاطلة والعاملة في الجزائر من (2010-2014).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة%	10	10	11	9,8	10,6
نسبة النشاط%	41,7	40	42	43,2	40.7
نسبة التشغيل%	37,6	36	37,4	39	26
السكان العاطلين	1076000	1092000	1253000	1175000	1151000
السكان االمشتغلين	9735000	9599000	10170000	10788000	10239000
السكان الناشطين	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000

المصدر: بناءاعلىمعطياتالديوانالوطنيللاحصائيات(**www.ons.dz**)

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم السكان الناشطين اقتصاديا بلغ 11453000 نسمة ، وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي 40.7% ، أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم ب10239000 شخص أي بنسبة 26% من إجمالي السكان.

---

[1] زكرياءمسعودي ، "**سياسات التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001** "، ورقة بحث مقدمة لأبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 ، ص ص 196،197.

[2] التوفيق كرمية ، عبد الكريم المومن ، "**برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة2001-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر 2014، ص ص 16، 17.

أما فئة البطالين فقد بلغت 1214000 شخص، وبلغ بذلك معدل البطالة 10.6% مسجلا ارتفاعا قدره 0.8% مقارنة بأفريل 2014، ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا:

فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013 حيث تراجعت ذات النسبة من 21.4% إلى 14.3% لتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، ارتفعت خلال سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16.4%.

الجدول رقم (08): تطور نسب التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة(2010-2014).

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	11.67	10.77	11.24	10,6	9.5
الصناعة	13.73	14.24	13.56	13.32	12.6
بناء وأشغال عمومية	19.37	16.62	17.05	16.28	16.5
تجارة، خدمات، إدارة	55.23	58.37	58.15	59,8	61.4
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: أحمد ضيف، **إبراهيم بالقلة،"أثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، يومي 11و12 نوفمبر2014، ص15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان النسبة المهيمنة على اليد العاملة هي قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية الذي يمثل في المتوسط في حدود 60%، ولا يعتبر هذا القطاع قطاعا منتجا للقيمة المضافة وإنما مساعدا فقط للقطاعات الإنتاجية (الفلاحة والصناعة)، ويأتي بعد هذا القطاع مباشرة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يمثل في المتوسط اكبر من 17% ونعلم بان هذا القطاع ممول بالكامل من طرف الدولة وبالتالي مناصب الشغل فيه مرهونة بمدى استمرار الإنفاق على هذا القطاع. أما فيما يخص القطاعات الرئيسية التي تخلق القيمة المضافة وترفع من النمو الاقتصادي الحقيقي والمتمثلة في قطاع الفلاحة و الصناعة نسبتها منخفضة جدا مقارنة ببقية القطاعات.

خلاصة الفصل:

تمكنت الجزائر من خفض معدلات البطالة إلى ثلث ماكانت عليه قبل أكثر من عشرية من الزمن باتخاذها عدة تدابير وإجراءات كانت ترمي إلى حث الشباب للبحث عن مناصب عمل و الحصول عمل مؤقت تسمح لهم بولوج عالم الشغل و تتلاءم مع مؤهلاتهم العملية و التكوينية، كما تنوعت آليات الشغلالتي تهدف لخلق مؤسسات خاصة من خلال مساعدة الشباب للحصول على تمويل مصرفي، وتقديم الاستشارة لهم، لكن انتشارالبيروقراطية في هذه الوكالات وتردد البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة شكل عائق أمام تطور هذه المبادرات، كما يعاب على هذه الآليات أنها لا تقوم بأي دور توجيهي و الإرشادي في التشغيل حيث تفتقد لوجود أقسام مخصصة لهذا الأمر، كما أنها هذه التدابير لم ترقى، لان تكون سياسة فعالة لوضع حلول جذرية لظاهرة البطالة.

خاتمة عامة

خاتمة:

أعطت الحكومة الجزائرية دعمها لتنظيم وتسيير التشغيل وامتصاص البطالة، حيث كان لبرامج التنمية والإنعاش الاقتصادي انعكاسها الإيجابي على مستوى التشغيل والبطالة، و هذا من خلال ما تحقق من إنجازات ونتائج في ظل الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات، وهذا بفضل الوكالات المستحدثة لتدعيم الشغل، و التي أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة ، و من أجل بلوغ توازن معقول في خلق مناصب الشغل فإنه من الضروري إعطاء أهمية إضافية للفروع المتواجدة في الجنوب و الهضاب العليا، لإعطاء المزيد من الفاعلية لمساهمة برامج التشغيل في خلق اقتصاد متنوع يرتكز على قطاعات اقتصادية مختلفة تساهم في توفير مناصب لليد العاملة.

1- نتائج اختبار فرضيات البحث:

تناولت هذه الدراسة أثر البرامج التنموية المختلفة التي تم تطبيقها في الجزائر منذ2001 إلى غاية يومنا هذا على أساسيات التشغيل الساعية إلى تخفيض نسبة البطالة وجاءت النتائج كما يلي:

✓ البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) خصص لها مبالغ كبيرة واستهدفت كل القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ ساهمت البرامج التنموية في الجزائر في تجديد وتطوير سياسات التشغيل بما يتناسب وأهدافها التنموية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2-نتائج البحث:

1-ساهمت البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة(2001-2014) مساهمة إيجابية، من خلال برامج التشغيل المطبقة مثل مؤسسات عقود ما قبل التشغيل و برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية .....الخ.

2-حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فان سياسة التشغيل ضمن المخطط الخماسي (2010-2014) حققت إلى حد الآن 78% من أهدافها وتمثلت في تقليص معدل البطالة ومحاولة خلق مناصب شغل ومؤسسات خاصة من خلال مساعدة الشباب للحصول على تمويل مصرفي، وتقديم الاستشارة لهم.

3- إن برامج التشغيل لا تعمل على حل أزمة البطالة بل تعمل على خلق شكل جديد للبطالة هو بطالة حاملي الشهادات الجامعي ذوي الخبرة المهنية.

3-التوصيات المقترحة:

إجمالا مما سبق، وعلى ضوء نتائج البحث، نتقدم بالتوصيات التالية:

- في البرامج التنموية خلال الفترة (2015-2019) الخاص بالاستثمارات العمومية يجب التنويع في المشاريع وليس الاعتماد على مشاريع معينة، والسهر على تطبيق القوانين الداعمة لها.
- تفعيل دور وأهمية البرامج التنموية خلال الفترة(2015-2019) للهيئات والمؤسسات الداعمة لها و تخصيص جانب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المشاكل التي تواجهها هي مشاكل إدارية تنفيذية وليس مشكل البرامج وهيئات، لذلك وجب وضع مختصين في مجال البرامج .
- إن تحقيق الأهداف الكبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة يتطلب إتباع إستراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف، وبالتالي فإنه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد أن تحقق جميع أهدافها.
- من الضروري أن تقوم الحكومة بتقييم ما حققته أو ما فشلت في تحقيقه خلال البرامج التنموية السابقة، على الأقل أن تصحح ما يمكن تصحيحه في البرامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2015-2019).

4-آفاق البحث:

نطرح بعض المواضيع المقترحة والتي تشكل مواضيع قابلة للبحث مستقبلا:

- أثر البرامج التنموية على تطور أسعار المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).
- مساهمة البرامج التنموية في ترقية القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).
- البرامج التنموية ومدى مساهمتها في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	مخططات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2004).	09
(02)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009).	14
(03)	محاور البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).	20
(04)	عدد المستفيدين من برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للفترة (2006-2010).	32
(05)	عدد المناصب الشغل التي وفرتها (L'ANGEM) للفترة (2005-مارس 2012).	36
(06)	عدد الوظائف التي تم خلقها من طرف ANSEJ-CNAC للفترة (2005-2011).	38
(07)	تطور الفئة العاطلة والعاملة في الجزائر من (2010-2014).	41
(08)	تطور نسب التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2010-2014).	42

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1) الأطروحات والرسائل:

1. بابوش حميد،"**الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية- دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة -2001-2014**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2016.

2. بولحية عياش،"**دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001-2004**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011.

3. زياني نسيمة، "**برامج الإنعاش الاقتصادي وفعاليتها على الميزانية العامة-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2015.

4. سعودي عبد الصمد، "**تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر2001-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة،2016.

5. ملاك ابتسام، "**انعكاسات البرامج التنموية على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2001-2014**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2016.

2) الملتقيات:

6. بن فرحات ساعد وداد،"**فعالية سياسة التشغيل**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسات على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

7. بودلالعلي،"**تنمية الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2011**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، الجزء الثاني، جامعة سطيف1.

8. بوشيخي عائشة، أوبختينصيرة،"**تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة تلمسان، يومي 12/11 نوفمبر 2014.

9. بوعشةلمبارك،"**الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية-**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

10. حاجي فطيمة، مرغاد لخضر،"**تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014"، جامعة البويرة، يومي 12/11 أكتوبر2014.

11. خزاز راضية أسمهان، عطا الله حدة،"**انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على التشغيل والبطالة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر 2014.

12. رابحي بوعبد الله،"**البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرنامج التنموي للفترة 2001-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار البرنامج التنموي والإنعاش في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة.

13. زرواط فاطمة الزهراء، بورجةصارة،"**انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة مستغانم.

14. سعودي عبد الصمد، بن لخضر مسعودة،"**أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر2001-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية

والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر2014.

15. ضيف أحمد، بالقلة إبراهيم،"**أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر2014.

16. طبايبية سليمة، عناني سامية،"**آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي 2001-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11مارس2013.

17. عماري عمار، محماديوليد،"**آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

18. فراح رشيد، زميت الخير،"**البطالة وسياسات التشغيل في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر 2014.

19. قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين،"**تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة 2001-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

20. قومي عبد الحميد، عايب حمزة،"**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة البويرة، يومي 16/15 نوفمبر 2014.

21. كرمية التوفيق، المومن عبد الكريم،"**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر 2014.

22. مرمي مراد،"**مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة لتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2001، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

23. مسعودي زكرياءوآخرون،"**دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 19/18 ابريل 2012.

24. مسعودي زكرياء،"**سياسات التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**"، ورقة بحث مقدمة لأبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1.

25. معطى الله، بزازي سامية،"**البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

26. وهابي كلثوم، تيشاتسلوى،"**عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة البويرة، يومي 12/11 نوفمبر 2014.

3)- المواقع:

27. الديوان الوطني للإحصائيات .

ملخص:

شرعت الجزائر في تجسيد برامج ومخططات هامة(2001-2014)، تمثلت أساسا في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)، تهدف من خلالها إلىإنعاش سياسة التشغيل واستحداث مشاريع جديدة بمختلف القطاعات الاقتصادية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وزيادة عدد مناصب الشغل ومن ثم التخفيف من حدة البطالة.

الكلمات المفتاحية:

البرامج التنموية، سياسة التشغيل، آليات التشغيل المطبقة في الجزائر.

Résumé:

L'Algérie a la lancé dans la réalisation des programmes important (2001-2014) consistait principalement a renforcé la reprise économique (2001-2004) programme complémentaire pour soutenir la croissance économique (2005-2009) programme de consolidations et la croissance économique (2010-2014) visent à réanimer la politique de l'emploi et le développement de nouveau projets dans diveres secteurs économique afin de parvenir au développement économique global et d'augmenter lespostes d'emploi pourréduer le chômages.

Mots clés:

Programme de développement ، Politique de l'emploi،Les mécanismes opérationnels appliqués dans l'Algérie.